

## شهادة محاضراً في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا: سعر التخابر في لبنان الأعلى بين بلدان المنطقة

السياسية، كما أن بناء التحتية لم تكتمل بعد في حين انه طبق في معظم دول العالم وهذا يخلق مشكلة اجتماعية واقتصادية كبرى ويساهم في هجرة الشباب للعمل في الخارج». وأعتبر «أن غياب الـBROADBAND يضيع لبنان فرص نمو اقتصادي واجتماعي لأنه يساهم في تطوير القطاعات الاستشفائية والتربوية والمعلوماتية وغيرها، ووجوده يسمح ببقاء الأدمغة التي تعمل مع شركات أجنبية في لبنان».

ورأى «ضرورة إنشاء شركة TELECOM مستقلة عن وزارة الاتصالات يديرها مجلس إداري متخصص ويعيد عن السياسة»، داعياً الجامعات والطلاب «إلى تشكيل وسيلة ضغط على كل المعنيين لتحرير الـBROADBAND من زوايا السياسة لأنها حاجة اقتصادية واجتماعية للبلد».

بينما تبلغ القيمة في المنطقة ١٤ دولاراً فقط».

ورأى «أن لا حل لهذه المشكلة إلا بالخصخصة ليصبح القطاع تنافسياً».

وأشار إلى «أن المواطن لا يستفيد إلا من الخدمة الشهرية والخدمة المدفوعة سلفاً، وهذا أمر غريب إذ إن دول المنطقة تقدم العديد من الخدمات (خدمة خاصة للطلاب، خدمة لفترة الليل، خدمة خاصة للشركات، وغيرها وتبلغ مثلاً في الأردن ١٥ خدمة)».

وركز شهادته «على موضوع الـBROADBAND الذي من شأنه دفع قطاع الاتصالات نحو الأمام، وخصوصاً مشكلة الضغط في الخطوط، لكنه لم يدخل بعد إلى القطاع الخليوي في لبنان لأنه ما زال بانتظار قرارات مجلس الوزراء، ما يعني انه خاضع للاعتبارات

حاضر رئيس مجلس إدارة الهيئة الناظمة للاتصالات اللاسلكية الدكتور كمال شحادة في قاعة عصام فارس في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا AUT - حالات، أمس، لطلاب الدراسات العليا في إدارة الأعمال وطلاب كلية العلوم، بحضور رئيسة مجلس أمناء الجامعة غادة حنين وعمداء الكليات وأفراد الهيئتين التعليمية والأكاديمية ومهتمين.

واستهل شحاده محاضراته واصفاً وضع قطاع الخليوي «بأنه محنكر لأنه محصور بشركتين فقط تقدمان الخدمات والأسعار عينها»، وأشار «إلى أن مثل هذه التركيبة لا تسمح بإدخال خدمات جديدة للمواطن، وإذا تم خفض بدل المكالمات، أوضح أن سعر التخابر في لبنان لا يزال الأعلى بين بلدان الجوار، إذ إن الشركة تحمل المستهلك الواحد ما قيمته ٤٧ دولاراً